

مساهمة المرأة العاملة بالدخل الأسري وعلاقته بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية

(دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات)

د.مفتاح علي حسين بالحاج

جامعة مصراتة /كلية الآداب

www.bLhaj1953@yahoo.com

● ملخص البحث:

هدف البحث الموسوم (مساهمة المرأة في الدخل وعلاقته بالمشاركة باتخاذ القرار الأسري) إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قدرة المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار وقد جرى تشخيصها بخمسة متغيرات رئيسة هي المستوى التعليمي ونمط الأسرة مستوى الدخل والخلفية الحضارية، وبتفاعل هذه المتغيرات داخل الأسرة تتشكل مكانة المرأة ضمن واقع الأسرة بالمجتمع الليبي متخذاً من مدينة مصراتة نموذجاً. ومشاركتها في اتخاذ القرار. ولتحقيق ذلك فقد اعتمد البحث المنهج المسح الاجتماعي الميداني بالعينة الذي جرى فيه اختبار الفرضية الرئيسية للبحث التي نصت على أن مساهمة المرأة في الدخل تحدد مدى قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ، كما جرى من تحديد مجتمع وعينة الدراسة وحجمها قوامها (75) مفردة ، إذ جرى اعتماد عينة احتمالية عشوائية طبقية غير نسبية بمرحلة التعليم المتوسط على بعض المؤسسات التعليمية بنات داخل الحدود الإدارية لمدينة مصراتة . وللحصول على البيانات اللازمة أعدت استبانة محكمة. واتبعت طرق إحصائية مناسبة لتفسير الظاهرة المدروسة .

وتوصلت النتائج لخصائص العينة كالمستوى التعليمي والخلفية الحضارية والمردود الاقتصادي والرقى في السلم الوظيفي يؤثر في زيادة قدرة المرأة بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، ويجعل قراراتها منفذة ومطاعة بل أنها تتأثر أيضاً بشبكة العلاقات الاجتماعية التي يتضمنها بنائي الأسرة والعمل.

فضلاً عن أن التغييرات الاقتصادية قد أثرت بصورة إيجابية وإيجابية نوعاً ما من حيث قدرة المرأة على اتخاذ القرار. كما استطاعت المرأة أن تتخذ قرارات اقتصادية ناجحة في مجال أسرتها. وان

طبيعة المساهمة ذات اثر فعال داخل الأسرة .أوضحت النتائج عن وجود علاقة قوية وطردية بين مساهمة المرأة الدخل والمشاركة في القرارات الأسرية .
وبعد مناقشة النتائج وتوصل إلى عدد من التوصيات منها ضرورة تغيير المناخ الفكري والثقافي المتعلق بتقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة لتغيير مواقف واتجاهات أفراد المجتمع نحو المرأة .

Abstract

Research Summary

The purpose of this research is to identify (The factors of women's influencing in family income and its ability to participate in decision-making). Five main variables have been identified: the educational level, the family life style, the level of income and the cultural background, and the interaction of these variables within the family, within the reality of the family with the Libyan community taking the city of Misurata as a model. and their participation in decision-making. In order to achieve this, the research adopted the method of the field social survey in which the main hypothesis of the research was tested, which stated that the contribution of the women in income determines the extent of its ability to participate in family decision making. A randomized, non-relational random probability sample was adopted in the intermediate education stage on some educational institutions within the administrative boundaries of Misurata . To obtain the necessary data, anapproved questionnaire was prepared. Statistical methods were used to explain the phenomenon.

The results have reached the characteristics of the sample, such as the educational level, the cultural background, the economic return, and the progress in the career ladder, which affects the ability of women to participate in family decision making, and this is not affected only by the variable and education and obtaining a scientific certificate and their exit to work and obtaining a profession. But they are also affected by the network of social relations involved in the construction of family and work.

Moreover, economic changes have had a positive and somewhat positive impact on women's decision-making capacity. Women have also been able to make successful economic decisions in their family. The results confirmed the respondents' affirmation of the positive role of the participation of women in the democratic practice among their family

members and the nature of the contribution of women in family life as a contribution that has an effective effect within the family.

The results showed a strong and traditional relationship between women's contribution to income and participation in family decisions. The null hypothesis was also rejected that there is no relationship between women's contribution to income and participation in family decision-making. Accepting the alternative hypothesis: A relationship exists between women's contribution to family income and participation in family decisions.

The study discussed the results and reached a number of recommendations, including the need to change the intellectual and cultural climate related to the division of roles between men and women to change the attitudes of the members of society towards women. This is done through the interest of civil society organizations, the Ministry of Labor and the Ministry of Culture to intensify awareness campaigns, in the family and society. With the need to fully employ the capabilities of women and to enhance their confidence in themselves and their abilities and to start from childhood through the promotion of curricula and awareness programs.

المقدمة:

تعد قضية المرأة أحد أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المعاصرة، وتمكينها ومحاولة إبراز دورها في تنمية المجتمع، فقضية النهوض بأوضاع المرأة بهدف تمكينها من أداء دورها الفاعل بوصفها شريكا كاملا في تنمية المجتمع وتقدمه من أهم أولويات المجتمع فقد بذلت معظم المجتمعات جهودا للاهتمام بقضايا المرأة وتسهيل الضوء على ضرورة تحسين أوضاعها وإزالة العقبات التي تعيق تقدمها ومشاركتها في المجتمع.

وقد حاول المجتمع الليبي دمج المرأة كغاية من المجتمعات في عملية التنمية، من خلال تمكينها وبناء قدراتها لتصبح على مستوى عال من العلم والمعرفة، وقد شهد المجتمع في الآونة الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتربوية مهمة، أدت إلى استجابته نحو مشاركة المرأة وإبراز دورها حيث زادت مساهمة المرأة داخل الأسرة ومشاركتها في الحياة العامة على مستوى المجتمع. ويعد التعليم وهو أحد مؤشرات التحديث بمفهومه الواسع يؤثر في جميع جوانب

الحياة، فتعليم المرأة وارتقاؤها في السلم التعليمي يؤثر على معاملتها مع الآخرين وخاصة لزوجها وأبنائها، ومسؤولياتها لمختلف الأعمال، وللتعليم آثار متعددة على دور المرأة ومكانتها في المجتمع، وهو يؤثر على نظرتها لذاتها وتطلعاتها، كما أن تعليمها يجعلها أكثر مرونة لتقبل أنماط جديدة من السلوك ويجعلها هي والرجل على حد سواء أكثر تقبلاً لفكرة مشاركتها في الحياة العامة. ارتبط وضع المرأة بالظروف الحضارية والثقافية وبالنظم الاقتصادية، تبعا للمجتمعات المختلفة، فتعليم المرأة ومتطلبات الحياة الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع هي التي تؤهل المرأة للعمل وتمهد لها الطريق للخروج من المنزل والمشاركة في الحياة العامة، وتشغل مهنة تتقاضى منها راتباً تسهم به في تحسين الوضع الاقتصادي الأسري بما ينعكس على مكانتها الاجتماعية.

مشكلة البحث:

في إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية تتركز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين الرجل والمرأة، يعد الاهتمام بالمرأة ودورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، حيث تعمل التنمية مع التحديث الذي يحدث داخل المجتمع على رفع نسبة تمثيل المرأة و مشاركتها في عملية التغيير على مختلف المستويات في مؤسسات المجتمع بحيث تشارك في عملية صنع السياسات العامة بل أصبح من الضروري أن تقدم أي مجتمع يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة المرأة على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فمشاركة المرأة في التنمية يرتبط ارتباطاً مباشراً بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ودراسة دور المرأة في التنمية لا يفصل عن فهم الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لعملية التنمية ودراستها على مستوى المجتمع بالكامل وأن مؤشرات التنمية عامة لها تأثير على المرأة فدخولها إلى مجالات التعليم وحصولها على فرص العمل، وترسيخ القوانين والتشريعات الخاصة بحقوقها تعتبر من عوامل تغير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة كما تكشف عن نظرة المجتمع نحو حق المرأة في التعليم والعمل من المسائل ذات العلاقة بالقبول الاجتماعي لدور المرأة ومكانتها داخل الأسرة.

وتبقى قدرة المرأة على القيام بهذا الدور الجديد تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ومكانتها في المجتمع انطلاقاً من حقوقها في الأسرة، وخاصة بما نالته من تأهيل وتدريب وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها يمكنها من القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها بالمشاركة في شؤونها. وقد أدركت المرأة أهمية نزولها إلى ميدان معترك الحياة خارج المنزل في الحصول على حقوقها بعد أن برزت في الميدان العلمي وذلك لكي تثبت وجودها ومشاركتها كعنصر فعال في المجتمع ولا تعيقها أي صعوبات تقوم بدورها كزوجة وأم وامرأة عاملة بكامل حريتها وبجميع حقوقها. بعد أن كانت في السابق يرتبط عملها إلى جانب تدبير شؤون المنزل بمساعدة زوجها على فلاحه الأرض، تغير دورها وفقاً للتغيرات التي حدثت في المجتمع بعد أن نالت نصيبها من التعليم، وأصبح العمل بمقابل قيمة اجتماعية واقتصادية ووسيلة للعيش الذي يتناسب مع المستوى المعيشي لسكن المدينة.

وإذا كان التعليم والعمل يعدان من الحقوق الأساسية للمرأة في أي مجتمع، فإن الاعتراف بقدراتها وحقوقها بالمشاركة باتخاذ القرار سواء كان ذلك فيما يختص بحياتها في تحقيق رغباتها وميولها واتجاهاتها، أو فيما يخص شؤون تدبير أسرتها حقاً مشروعاً يدعم إنسانيتها كعنصر فعال داخل الأسرة والمجتمع. "وتعد أسباب دعوات الأمم المتحدة إلى خروج المرأة إلى العمل تغير الأدوار النمطية للمرأة داخل الأسرة وتحول العلاقة بينهما وبين الرجل إلى شراكة داخل البيت قائمة على مشاركة الرجل للمرأة في كل ما يهم الأسرة إذا كان من ناحية الأعمال المنزلية أو الاهتمام بالأولاد أو المشاركة في تحمّل نفقات المنزل" (القاطرجي، 2006، 423)

ويتمحور موضوع البحث حول: خروج المرأة للعمل ومساهمتها في الدخل الأسري وعلاقته باتخاذ القرارات الأسرية متخذاً من (المرأة العاملة بمدينة مصراته نموذجاً لها)، وما صاحب عملها خارج المنزل من تطورات لاحقة في التغيير لنظرة المجتمع على وجه العموم وأسرتها على وجه الخصوص بعد أن تقبل خروجها للتعليم والعمل.

ومن ثم فإنّ المتناول لهذا البحث يتصوّر إن الطرف الآخر المتمثل في الرجل، لازال يمارس فعله بالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع عامة والمرأة خاصة، تجاه المرأة

سواء كانت عاملة أو غير عاملة من حيث المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بأمر حياتها وحيات أبنائها الأمر الذي يجعل تناول موضوع البحث عما إذا كانت سياسات التحوّل الاجتماعي ساهمت في إخراج المرأة من دائرة التهميش والإقصاء إلى دائرة المشاركة والتعاون والمبادرة بالقرار.

فالمرأة في الوقت الحاضر أصبحت تشكل أهمية اقتصادية كبيرة للأسرة لكونها عاملة فهي تعتبر مصدراً مكماً للرجل في المنافع المادية ، مقابل كسبها قدرأ من السلطة والمكانة واحترام حقوقها ورغباتها الخاصة، كما استقلالها المادي اكسبها مكانة اجتماعية، ودفع بها إلى التعاون والشراكة في الأمور الحياتية.. وتأسيساً عما سبق يمكن التوصل إلى التساؤل التالي :

التساؤل الرئيسي: هل يوجد تباين بين (قرار المرأة العاملة خارج المنزل ومساهمتها بالدخل الأسري) بالتباين في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وإلى أي مدى؟ ومن التساؤل الرئيسي، نصل إلى التساؤلات الفرعية التالية :

هل توجد علاقة بين (مساهمة المرأة بالدخل) والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية؟
هل يرتبط التباين بين (نمط الأسرة وحجمها) بالتباين في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية؟
هل يوجد تباين بين (الخلفية الحضرية للأسرة) بالتباين في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية؟
● أهمية البحث:

تنبع أهمية موضوع اتخاذ القرار في كونه يمثل حصيلة ثقافة المرأة وخبراتها الحياتية وقدراتها وإمكاناتها الذاتية والمعرفية فضلاً عما تساهم به في مجريات الحياة اليومية للأسرة عن كونه يعكس قدرتها على تحقيق أو فرض إرادتها في التأثير في مجالات الحياة المختلفة. ولذلك فإن استقرار الأسرة وتحسن وضعها المعيشي مرتبط بفاعلية القرارات التي يتخذها أفرادها بالمشاركة في المواقف المختلفة.

● أهداف البحث:

- التعرف ميدانياً على الآثار المترتبة بمساهمة المرأة في الدخل وبالمشاركة في القرارات الأسرية .
- الوقوف على تأثير عمل المرأة والدور الذي تؤديه مقابل المشاركة في القرارات الأسرية .

- التعرف على مدى مساهمة المرأة العاملة في رفع المستوى المعيشي للأسرة؟

• الحدود المنهجية والنظرية للبحث:

الحدود المنهجية: يعتمد هذا البحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة في تناول موضوع مساهمة المرأة العاملة في الدخل وعلاقته بالمشاركة في القرارات الأسرية، فالأسلوب الوصفي لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو، بل إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في فهم هذا الواقع وتطويره.

الحدود النظرية: دراسة مساهمة المرأة العاملة في دخل الأسرة وعلاقته في المشاركة بالاتخاذ في القرارات الأسرية.

• المفاهيم والمصطلحات:

التنمية: «إنَّ التنمية عملية تغيّر واع يحدث في المجتمع من خلال التّوحدّ والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع» (السيد، 38، 2007).
«تعريف الأمم المتحدة للتنمية: مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتساهم في تقدّم البلاد». (عبد المعطي، والهوري، 33، 1987)
التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية: هي ارتقاء المجتمع نتيجة برامج التخطيط و التنمية أدى للانتقال من الوضع الثابت إلى وضع متحرك وذلك عن طريق تعليم المرأة والدفع بها إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد .

التحديث: «درجة عالية من الاستعداد للدخول في أعمال جديدة والتطلّع إلى المستقبل على حساب التفكير في الماضي.» (التير، 463، 1992) يعرفه ألبرت مور: « التحديث يتضمن بالضرورة إدخال تحوّل شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى التحديث ويستهدف هذا التحوّل إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج التنظيم الاجتماعي المميّز للمجتمعات الغربية بدلاً من النماذج السائدة بالمجتمعات المتخلفة» (عبد المعطي، 1987، 40)

التعريف الإجرائي لمفهوم التحديث: هي عملية انتقال شخصية المرأة من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، عبر عدد من آليات التحديث منها التعليم والمشاركة المهنية بالعمل خارج المنزل، مقابل مردود اقتصادي.

الحاجة : ”هي الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لمعيشة الإنسان ويسعى للحصول عليها ويبدل في سبيل ذلك المال والجهد“ (هاشم، 2000، 17).

التعريف الإجرائي : خروج المرأة للعمل خارج المنزل والمساهمة في الدخل الأسري لغرض إشباع حاجاتها المادية والمعنوية داخل البيت وخارجه للوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة .

المنفعة: ”هي قوة أي شيء في إشباع حاجة ما ، بصرف النظر عن طبيعة الرغبة المشبعة والأشياء النافعة“ (هاشم، 2000، 18) ونقصد بها الحرص على تحقيق منفعة بإشباع حاجات الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

مفهوم العمل: ”هو نشاط يؤدي إلى أجر مالي“ (عاطف، ، 2005م ص142)

التعريف الإجرائي: هي المرأة التي تزاول عملاً ما خارج المنزل لقاء أجر مادي مدفوع لها إضافة إلى كونها تقوم بدور الأم والزوجة وربة البيت.

المرأة العاملة: ”هي المرأة التي تعمل في مؤسسة ما تتقاضى أجراً أو مكافأة مقابل ما تقوم به من عمل مهما كان نوعه.“ (زهري، 1988، 85)

التعريف الإجرائي لمفهوم المرأة العاملة: يقصد بها المرأة الذي تعمل خارج البيت والتحاقها بإحدى المؤسسات الاجتماعية العامة منها أو الخاصة في أوقات محددة مقابل مردود مادي.

الدخل: ”تيار متدفق من السلع والخدمات في فترة زمنية محددة فالدخل نتاج الثروة“ (هاشم، 2000، 20).

كما يعرف ”بأنه الخدمة أو المنفعة الناتجة عن رأس المال أو العمل وله مصدران: المصدر الأول هو ما يملكه الشخص من أموال والمصدر الثاني للدخل هو ما يبذله الشخص من عمل أو نشاط اقتصادي ويسمي الأول دخلاً غير مكتسب بينما الثاني بالدخل

المكتسب“. (مركز الأبحاث العالمي، 2017).

التعريف الإجرائي لمفهوم الدخل: ويقصد به المال الذي تحصل عليه المرأة نتيجة خروجها إلى العمل قد يساهم في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة.

القرارات الأسرية: "يقصد بهذا المصطلح عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة فيما يخص القرارات اليومية التي تتعلق بتدبير ميزانية الأسرة وتعليم الأبناء وعلاج الأطفال وشراء المستلزمات الأسرية وحل المشكلات الأسرية ويشترك عدد من الأفراد داخل الأسرة في اتخاذ القرارات أو تحمل صناعة القرار الخاص بهذه الأمور." (فشيكة، 2004، 151).

التعريف الإجرائي لمفهوم المشاركة باتخاذ القرار: هو اشتراك المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة مثل تلك القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة المترتبة على مجريات الحياة اليومية.

الإطار النظري

إن المتتبع للأحداث التاريخية يرى أنّ مكانة المرأة كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرة المجتمع لها، كما أنّ المجتمعات يختلف فيها وضع المرأة ودورها في الحياة، فأحياناً يكون دوراً سلبياً وأحياناً أخرى يكون إيجابياً نشيطاً. "ومكانة المرأة في المجتمعات العربية كانت تخضع خضوعاً تاماً للنظام الأسرة القبلي الذي كان سائداً في العصر الجاهلي ويبدو أنّ المرأة العربية في الجاهلية كانت تعاني وطأة القيود التي كانت تفرضها عليها بعض التقاليد والعادات الهمجية فعلى سبيل المثال إذا أنجبت المرأة وولدت أنثى فيتشاءمون ولا يرحّبون بميلادها لاعتقادهم أنّها مجلبة للعار لعائلتها، وكان الوالد في أكثر الأحيان يذهب بطفلته وهي حيّة فيحفر لها حفرة ويدفنها فيها". (بركو، 2009، 60-65).

وبقيت المرأة مستضعفة مهضومة الحقوق مسلوّبة الإرادة حتى جاء الإسلام بشريعة الغراء ووضع الميزان الحق في إقراره لكرامة المرأة وإنسانيتها وأهليتها للأداء رسالة سامية في المجتمع، وأعطاهها مكانة عالية لتجد من حولها التقدير والاحترام اللائق بما كأم مربية للأجيال. فكان التصور الإسلامي للمرأة، كما أشار إليه بركو في كتابه: "الواقع أنّ الحديث عن المرأة في الإسلام لا يمكن حصره أو اختصاره في نقاط أو عبارات أو الإشارة له مجرد إشارة لأنّ الإسلام أعطى للمرأة حريتها كأنتى ومنح لها كامل حقوقها فرفع من شأنها مبرزا وظيفتها ودورها في الحياة،

وساوى بينها وبين الرجل في أمور وفرق بينهما في أمور أخرى حتى تتكامل الحياة وتستمر في أحلى صورها، ومن ثم حق لنا القول في هذا العنصر إذا كانت المصيبة قبل الإسلام تعد في ولادة الأنثى فقد أصبحت بعد مجيئه تنزل بفقدانها“ (بركو، 73، 2009).

وسطرت المرأة في العصور القديمة والحديثة وخاصة في المجتمعات الإسلامية سطوراً من نور في جميع المجالات، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأديبة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشرعية. ”لقد أخذ الاهتمام بقضايا المرأة اتجاهًا علميًا في دوائر البحوث الاجتماعية وخاصة في الكتابات والدراسات الاجتماعية الحديثة، وبالرجوع إلى التراث النظري لعلم الاجتماع والتصورات التي درست فيها المرأة في النصف الأول من هذا القرن نجد أنها تناولت موضوع التمييز بين أدوار المرأة والرجل وتقسيم العمل بينها وظاهرة خروج المرأة إلي العمل وتأثيرها على الأسرة.“ (فشيكة، 2004، 59).

- المرأة صور من الماضي:

يرسم المجتمع في الماضي صور محدودة للمرأة، فهي دائماً تمثل درجة ومكانة أقل من الرجل وإنّ المجتمع القلدم بنى حاجزاً اجتماعياً بين حياة الرجل وحياة المرأة ، فالرجل هو المسؤول عن تزويد ما يلزم أسرته من مأكّل ومشرب ولباس سواء في الريف أو في المدينة على حد سواء وأما دور المرأة فهو إعداد الطعام وتربية الأطفال. ”تعد الأسرة في الماضي وحدة طبيعية متكاملة وإنتاجا ثقافياً نشأ أساساً استجابة للحاجات الاقتصادية ولكن تعرضها لبعض أنماط التغيير الاجتماعي جعلها تتحلل فالجانب الاجتماعي أثبت وجوده في الماضي باعتباره وحدة تتداخل فيها أدوار الرجل والمرأة بحيث تشكّل ميزة اقتصادية“.(الخولي، 1974، 24).

ونظرا لوجود ترابط للحياة المعيشية للأسرة بين ما هو اقتصادي واجتماعي، فإن المنفعة الشخصية ليست وحدها الدافع الذي يتحكم في الحياة الاقتصادية. ”إذ أن هناك دوافع أخرى تتدخل في الحياة الاقتصادية، كالحاجة للنشاط في ذاته ، والعمل على إرضاء الضمير والرخص على الكرامة والشرف والرغبة في التباهي والتفاخر“ (بدوي، بدون، 34، 33) كل هذه الدوافع أخلاقية واجتماعية تؤثر في إشكال العلاقات الاقتصادية عند الأفراد والجماعات وتنعكس على

العلاقات الاجتماعية فيما بينهم. "كانت مكانة المرأة في الماضي تقيم على أساس ما تفعله كربة منزل وبالتالي فلم تكن هناك أية مشاكل عند الحكم على مكانتها أما اليوم فإن بإمكانها أن تختار مكانتها كربة منزل ومكانتها كأمراة عاملة لها مركزها في عالم العمل." (الخولي، 1992، 355).

- المرأة صور من الحاضر:

يشيع بين العلماء الاجتماعيين الإيمان بأنّ التغير التكنولوجي أو الصناعي يعد العامل الأكثر أهمية في التغير في المجال الأسري "فمكانة المرأة قد تغيّرت ومازالت تتغيّر إلا أنّ درجة هذا التغير تختلف من مجتمع إلى آخر ومن امرأة لأخرى، فطالما الواقع الاجتماعي سمته الأساسية التغيير فإنه من المتوقع أن تتغير مكانة المرأة في المجتمع الحديث وفق ما يمثله طبيعة التغير وطبيعة المعطيات السوسيوالثقافية للمجتمع." (بركو، 2014، 74-73). إن التطور والبناء الحضاري لأي مجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور ثقافة ووعي المرأة ومساهمتها الفعالة بهذا البناء ليكون مجتمعاً مدنياً وقائماً على المواطنة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمبادئ الإنسانية ولا يمكن لأي مجتمع أن يبني حضارة دون أن تساهم فيه المرأة مساهمة فعالة.

ففي عصر التصنيع والنهضة التي شملت مختلف مجالات الحياة التي أصبح فيها الإنتاج هو أساس الفكر والمهارة الحركية وليس القوة العضلية الأمر الذي يشترك فيه الرجل والمرأة على قدم المساواة وهنا بدأ مركز المرأة الاجتماعي في التحسن. وأن ما تدّعيه بعض الآراء من أنّ عمل المرأة يفضي بها إلى تحقيق المساواة مع الرجل غير دقيق إلا نادراً، وذلك بالتحفظ على عمل المرأة خشيةً من أن يكون الاستقلال المادي للمرأة سبيلًا للتحرر الشخصي من سلطة الرجل، وحجة للانتقاص من علو شأنه. "إن وظيفة الأسرة كوحدة اجتماعية (تاريخياً) تحوّلت من الإنتاج إلى الاستهلاك الأمر الذي أدى إلى تغيّرات عديدة في الوظائف الكلية لأسرة في المجتمع وبالتالي في مكانة أعضائها." (الخولي، 1992، 19) والمرأة المتعلمة واسعة الثقافة هي التي تسعى إلى إحداث التغيرات في أوضاعها، وتحقيق المساواة في الحقوق، بعد تزايد مشاركتها في مختلف ميادين

الحياة، وعملها خارج المنزل، بالإضافة إلى ارتفاع مستوياتها الاجتماعي وبروزها بشكل أبرز وأهم القوى العاملة في إحداث التغيير.

- المرأة الليبية بين الماضي والحاضر:

أصبح من البديهيات اليوم أن العمل هو الذي يطور البيئة بعد أن يستمد منها مادته وهذا التطور يؤثر في الشخصية أو على الأقل يوفر الظروف الضرورية التي تتفاعل فيها. ومن ناحية أخرى فإن نظام العمل ودرجة تقدمه تؤثر في اتجاه الثقافة. وهذه مجالاتها الفنية والفلسفية والعلمية تؤثر في الشخصية وتطبعها بطابعها. كما تؤثر في تحديد نوع العلاقات بين الأفراد. (بدوي، بدون، 288) فالمرأة العاملة تتمتع من خلال التجربة الواقعية بوعي أفضل لمفهوم الوقت ولمعنى الجهد الذي يبذل لإنجاز العمل، وبالتالي تعي قيمة الدخل الذي تتقاضاه.

بالرغم من أن المرأة الليبية أصبحت مثقلة بأدوار متعددة، منها ما يتعلق بأعمال البيت كالتدبير المنزلي وشؤون الأبناء والأسرة، ومنها أعمال فرضتها ظروف التنمية وخروجها إلى معترك الحياة خارج البيت في مؤسسات المجتمع، فدورها في الحقيقة لم يتغير ولكنه تطور وزادت أعباؤها ولن تحف أعباؤها إلا إذا ساعدها المجتمع في أدائها لوظائفها. «ليس من السهل إعادة صورة المرأة الليبية في التاريخ الاجتماعي الليبي القديم فهي صورة قائمة اجتماعياً وفيها الكثير من المذلة الاجتماعية وانتقاص الكرامة الإنسانية وهذا لا يعود للتراث في حد ذاته ولكنه يعود للعادات والتقاليد والصور الاجتماعية للمرأة فقد تعود مكانتها إلى ماضٍ أبعد من التاريخ الليبي نفسه.» (الحوات، 2006، 30).

والأسرة التي ترعاها امرأة عاملة منتجة هي أفضل حالاً من أسرة تعول على دخل الرجل فقط. «كما أن صورة المرأة في الماضي لم تعد موجودة وقد اختفت تماماً، فالمرأة الليبية اليوم تعمل وتتصرف وتفكر بإرادة حرة وبمسؤولية مشتركة مع الرجل سوياً للبناء والنهضة فالمجتمع والتنمية والعمل والحياة مشروع مشترك للجميع رجالاً ونساء دون تفرقة في الحقوق والواجبات. (الحوات، 2006، 36) فلم تعد المرأة مهمشة من الناحية الإنسانية داخل المجتمع كما كانت

في الماضي بل أصبحت أساس الحياة بمشاركتها مع الرجل، فتشكل لها حياة جديدة كلها أمل وعمل وحركة ونشاط في كل المجالات الحياة في المجتمع الليبي.

وهذه الصورة الجديدة للمرأة الليبية يمكن النظر إليها أو تحليلها من عدّة زوايا من أهمها التعليم، فوضعها التعليمي يتغيّر ويتحوّل من خلال المناخ الاجتماعي والثقافي الذي تكون بفعل الإرادة والذي شجّع ودفع المرأة إلى التطور والتّغير وهذا المناخ عززته وترجمه إلى واقع مخططات التنمية والتحديث التي شهدتها ليبيا وأثرت في جميع فئات ومؤسسات المجتمع الليبي، بل أنّ المرأة اليوم في مقدمة المجتمع تشارك الرجل في العمل وبناء المجتمع الليبي الجديد الحديث.

لقد انتقلت المرأة الليبية من وضع اجتماعي تقليدي إلي وضع اجتماعي حديث ومعاصر¹¹ وهذا الانتقال والتحوّل كونته السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة لليبيا، ولعل من أبرز ملامح العالم التقليدي للمرأة هو دورها الثانوي في المجتمع، ولكن هذه الصورة اختفت وبدأت تتكون صورة اجتماعية جديدة للمرأة الليبية وهي الرجال والنساء مواطنين متساويين يسهمون ويشاركون في بناء مجتمعهم وصنع الحياة.¹² (الحوات 2006، 41)

لقد تغيّر واقع المرأة في المجتمع الليبي تغيّراً كبيراً بما في ذلك مسألة عملها ومشاركتها في الحياة العامة، والواقع لم يعد المجتمع الليبي ينظر إلي عمل المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي نظرة سلبية كما كانت الأمور في الماضي بل تدرجياً بدأت المرأة الليبية تأخذ مكانها في كل مستويات ونشاطات القوى العاملة من الوظائف الصغيرة إلى الوظائف الكبيرة والقيادية في الاقتصاد والسياسة والإدارة. ¹³ «إف المرأة التي أتيح لها نظرياً وعملياً أن تتعلم وأن تعمل وأن تستقل اقتصادياً وأن تتمسك بعملها وأن تشارك في مسؤوليّة رعاية الأسرة داخلياً وخارجياً وقد كان ذلك كله نتيجة للتغيرات الاجتماعية العامة في المجتمع، وما أتاحتها الأدوات التكنولوجية من إمكانيات استطاعت المرأة عن طريقها أن تجد من الوقت ما تستغله إمّا في نشاط إنتاجي داخل الأسرة أو عمل له طابع اقتصادي خارجها»¹⁴ (الخولي، 1974، 188).

وتحرص المرأة الليبية كغيرها من أفراد المجتمع أن تنمو وتتطور وتواكب المجتمع بكل حركته، بل بفضل نموّها وتعليمها وتأهيلها أصبحت المرأة الليبية تسهم وتأخذ دوراً ومكانة في

كل مجالات الحياة، بل هي الآن تعمل وتسهم في مؤسسات المجتمع الدولي. ” فقد أسهمت المرأة في التنمية ونالت من فوائدها وثمارها دون أية تفرقة بينها وبين الرجل، وقد ظهرت نتائج خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي وحتى الوقت الحاضر مؤشرات اجتماعية عالية في تطور وتغيّر واقع المرأة الليبية إلى الأفضل والأحسن سواء في مجال التعليم أو في مجال العمل حيث ارتفع معدل مساهمة المرأة الليبية في النشاطات الاقتصادية.“ (الخولي، 1974، 79) وفي هذا المجال أيضاً هناك مجموعة من العوامل تساعد في تنمية الوعي الثقافي لدى المرأة، وتتحد هذه العوامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في ارتفاع مستويات الدخل، وتنوع المهن والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تؤدي وسائل الاتصال والإعلام ومدى اقتنائها، دوراً هاماً في زيادة انفتاح المرأة على ثقافات جديدة وفي سرعة تدفق المعلومات والمعارف. ”تعتبر قضية المرأة قضية اجتماعية وثقافية وتاريخية ينبغي التعامل معها من خلال تحليل بنائي لأنساق القيم والتعليم، فضلاً عن سياسة للإصلاحات التشريعية والتطوير طويل الأجل لأساليب التنشئة الاجتماعية.“ (الخولي، 1992، 246). فطموح المرأة واهتمامها أصبحت مساوية تماماً لطموحات الرجل برغم المشاكل والصعوبات التي تقابلها عند تحقيق هذه الطموحات لأنها لا تحصل على التأييد الذي يحصل عليه الرجل.

● بعض مظاهر التحضر الحياتية التي ساهمت في تطوير المرأة :

- تعليم المرأة:

يعدّ التعليم عنصراً أساسياً فهو يحقق للمرأة نتائج إيجابية كحصولها على فرص العمل وزيادة درجة الوعي والتخلص من بعض الموروثات التقليدية، وقد تؤثر هذه النتائج إيجابياً في نظرتها إلى الأسرة. فتطور ورفي المجتمع بات يقاس بدرجة التطور الثقافي والاجتماعي للمرأة ومساهمتها الفعالة في البناء الحضاري للمجتمع. فالمجتمع الذي يصل إلى احترام المرأة والتعامل معها كإنسان متكامل له كامل الحقوق الإنسانية وآمن بدورها المؤثر في بناء وتطور المجتمع يكون مجتمعاً قد بلغ مرحلة من الوعي الإنساني وفهم أسس التربية الإنسانية الصحيحة التي تتحمل المرأة دورها الأكبر وتحقق كرامة المرأة وتضعها في مكانتها الاجتماعية اللائقة بها. ”إنّ التعليم

يوسّع أفق المرأة فضلاً عن أنّه يطوّر مستويات تطلّعها وآمالها وفي بعض الأحيان يعمل على تعديل هذه التطلّعات خاصة وأنّ المرأة بعد أن تأخذ تعليماً عالياً تتطلع إلى العمل والاستقلال المادي، وعلى الرغم من أنّ المرأة المتعلّمة ليست مستعدة لأن تتنازل عن الزواج من أجل المستقبل المهني، إلا أنّ محاولتها للجمع بين الأدوار الأسريّة التقليديّة وبين انشغالها خارج المنزل تدفعها إلى الإقلال من عدد الأبناء، فأصبح تعليم المرأة في الحقبة الزمنيّة الأخيرة ينظر إليه أكثر من أي وقت مضى على أنّه رمز للمكانة الاجتماعية. (عبد العاطي وآخرون، 1998، 241).

ولا يقصد بالتعليم مجرد الحصول على مؤهل دراسة ولكن يقصد به أيضاً التعليم من أجل الحياة ذلك الذي يتيح لها الفرص العديدة لفهم الحياة والمشاركة الإيجابية فيها وأن تدرك أنّ الحضارة المعاصرة ومعارك التنمية لا يمكن أن تصل إلى مرحلة النضج الكامل إلا إذا شاركت فيها المرأة بكل إمكانياتها. «والتعليم عامل أساسي من عوامل التنمية لارتباطه بالعوامل والديموغرافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في التنمية فهناك علاقة وثيقة بين التعليم والحراك الاجتماعي، وأهمية التعليم بالنسبة للمرأة في أنّه مسألة تتعلق بالتنمية وبالمساواة على حد سواء، فعلاقته بالتنمية تتحدد في أن هناك علاقة بين تعليم المرأة والمتغيرات المرتبطة بالتنمية كالزيادة السكانية مثلاً فالتعليم يؤثر للدراسات التاريخيّة في اتجاهات النساء نحو تنظيم الأسرة». (فشيكه، 2004، 122). وهكذا فإنّ التعليم يزيد من وعي المرأة ومن ثم يدعم قدرتها على استخدام نماذج معينة وناجحة لتنظيم الأسرة واختيار أكثر الوسائل ملائمة لتحقيق هذا الهدف.

- عمل المرأة:

لقد فتحت أبواب العمل المختلفة أمام المرأة وبذلك أصبح في إمكانها اختيار العمل الذي يلائمها ويتناسب مع قدراتها وأصبح لها حرية ملحوظة في من ومتى تتزوج، لشعورها بالأمن الاقتصادي وعدم حاجتها إلى الاعتماد على الغير. «فعمل المرأة واستقلالها المادي عن الرجل فلم يضعف العلاقات بينهما، فالمسألة لم تعد مسألة سلطة أو تحكّم ولكنها أصبحت مسألة تعاون ومشاركة وتفاهم، كما أنّ المرتب الذي تحصل عليه المرأة نظير عملها تنفقه في شراء متطلبات أسرتها سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، فتساعد بالتالي في تخفيف المشقة والتعب

عن الرجل سواء كان زوجها أو والدها، ولم يعد الرجل في الوقت الحاضر يعارض في عمل المرأة⁽¹⁾ (الخولي، 27، 1992) من الملاحظ أنّ المرأة كانت تعمل ولا تزال في الريف وهي تعمل الآن في المجتمعات الحضرية والصناعية لتسهم في الإنعاش الاقتصادي لأسرتها أولاً وللمجتمع ثانياً مع الاختلاف الواضح في طبيعة العمل، وأسلوب أدائه في الريف والحضر، فالمرأة إذن تعمل دائماً، ولا توجد امرأة عاطلة على الإطلاق لأنّها إذا لم تكن تعمل خارج منزلها في وظيفة أو مهنة معيّنة فهي تعمل في منزلها ومع ذلك فإنّ عمل المرأة يختلف باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها.

«لقد منح المجتمع للمرأة حقها في الحصول على العمل الذي يتناسب مع مؤهلاتها وقدراتها، وخاصة بعد أن فتح أمامها مجالات التعليم بكافة مستوياته، كما أكّدت القوانين الأهميّة البالغة لدور المرأة في المجتمع ومدى ضرورة مساهمتها في كافة أوجه الإنتاج» (الخولي، 1992، 224، 225) وبهذا يعد العمل مهماً جداً بالنسبة للمرأة، وكل إنسان ليشعر بأنّه يؤدي أو يقدم شيئاً ما سواء على الصعيد الشخصي أو الأسري أو المجتمعي ليشعره بأهميّة ذاته ووجوده الإنساني .

- مشاركة المرأة في الحياة اليومية :

لقد اعتادت المرأة أن تكون تابعة، فهي أولاً تابعة لأسرتها ثم تابعة لزوجها ولكن بعد تسلحها بالعلم وحصولها على أعلى درجات التعليم، والتحاقها بالعمل وشغلها عدة وظائف وترقيتها لأعلى المناصب القيادية والإدارية تبعاً لأهميته مركزها الاجتماعي تغير الموقف بالضرورة وأصبح عليها أن تتخذ القرارات المتصلة بالعمل والقرارات الشخصية المتصلة بها تماماً. ومن الطبيعي أن يزداد اشتراك المرأة في اتخاذ القرار بزيادة المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. «تؤدي التغيرات البنائية إلى تغيير في أدوار أعضاء الأسرة، فالزوج نتيجة لظروف العمل الجديدة بالمقارنة بظروف العمل التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية جعلته يفقد كثيراً من سلطته في اتخاذ القرارات أو دوره في تنظيم العلاقات ومثل هذا يمكن أن يقال عن الزوجة والأطفال وخاصة بعد أن تغير نظام التعليم ونوع المشاركات الأسرية واتجاه الأسرة وخاصة في الحضر إلى الاستقلال.»⁽²⁾

سنة الخولي، 1974، ص18) كما أنّ مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال يتناسب طرديًا مع عمل الزوجة أو دخلها الخاص ومساهمتها في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة .

● بعض مظاهر مساهمة المرأة العاملة وعلاقته بالظروف الحياتية

- نمط الأسرة :

لقد شكل خروج المرأة للعمل ظاهرة اجتماعية عرفها المجتمع الإنساني على وجه العموم ، فقد شهد تزايد ملحوظ عدد النساء العاملات خارج المنزل بالنسبة للنساء كربات بيوت. حيث كانت قفزة نوعية في حياة المرأة ومكانتها، والتي استطاعت أن تعمل في جميع المجالات، جعلتها تغير من دورها كربة بيت إلى امرأة عاملة خارج البيت مما عاد عليها بجملة من الآثار على مستوى الأسرة والأبناء ومن بينها تحديد حجم الأسرة وصغر حجمها .”وتتميز الأسرة الحديثة بصغر الحجم النسبي وذلك نتيجة لاستخدام وسائل ضبط وتحديد النسل ومسؤولية الأسرة في لتحقيق الرعاية الصحية والتعليمية وفرص معيشية أفضل لأعضائها والملاحظ أنّه كلما ارتفع دخل الأسرة قلت رغبتها في الإنجاب وكلما انخفض دخلها أدركت المسؤولية الناجمة عن كثرة الإنجاب.“(عبدالعاطي وآخرون، 1987، 177).

يصاحب تغيير حجم الأسرة تغييراً في القيم المتعلقة بالإنجاب مما أدى إلى ظهور الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة ، فصغر حجم الأسرة لا يعني تفككها بل أنّه يزيد تماسكاً ويؤكد الروابط الوثيقة بين أفرادها، ويتيح للوالدين فرصة أكبر لرعاية الأطفال والعناية بهم والإشراف عليهم بصورة مباشرة.” لقد أصبح واضحاً الآن أنّ العالم لم يعد بحاجة إلى تشجيع النسل وخاصة في المجتمعات النامية، من خلال حملات التوعية المستمرة لأجل تنظيم الأسرة والدعوة إلى الاكتفاء بطفل أو طفلين في الأسر، وقد كان المبرر الأساسي لوجود الزوجة في المنزل هو العناية بالأطفال وما يرتبط بذلك من أعمال منزلية أخرى وهكذا فإنّ تناقص عدد الأطفال سيخفف عن الأم بالضرورة عن رعايتهم، فعندما تخرج المرأة إلى ميدان العمل فإنّ مسؤولياتها

المختلفة تجاه العمل المنزلي ورعاية الأبناء يؤثر بدون شك في مستوى التزامها نحو وظيفتها" (الخولي، 1974، 48).

- التعاون الأسري وتقسيم العمل:

لا شك أن العمل بروح الفريق بين أعضاء الأسرة يُجسّد مبدأ التعاون بمفهومه المتجدد؛ حيث صار يُقاس مدى استقرار أي أسرة واستمرارها أو إخفاقها بمقدار التعاون القائم بين أفرادها، والعمل بروح الفريق الواحد؛ ولذلك يحرص أفراد الأسرة أن يتحلوا بهذه الروح، بحيث تكون تقديرًا جماعيًا للفريق بأكمله. "حيث ساد نوع من تقسيم العمل والأدوار بين الجنسين في كل الأسر القديمة و الحديثة إذ أن هناك أدواراً يؤدّيها الرجال وأدواراً تؤدّيها النساء، وأدوار النساء القديمة تتمثل في العناية بالأطفال، وأعمال البيت من طبخ وتنظيف والخياطة والنسيج وتوفير الخضر والفاكهة عن طريق الجمع والالتقاط، أما أدوار الرجال فهي القيام بالصيد وصنع الأدوات أو عدّة الصيد، والزراعة والعناية بالحيوانات، الرعي، الاشتراك في الحروب والغارات وصنع السلاح. إنّ هذه الأدوار ليست ثابتة أو جامدة وموحدة بين أفراد وأسر كل المجتمعات فقد تختلف من مجتمع إلى آخر ولا يزال تقسيم العمل بين الجنسين واضحاً في المجتمعات الحديثة المعاصرة" (بييري، 1998، 100-101).

فالمرأة الريفية تقر بأن الرجل اقدر منها فهو مسئول عنها اقتصادياً واجتماعياً وهي تابعة له في معظم الأحوال ، أما المرأة الحضرية ترى أنّ الرجل مساويا لها ، وإنه يجب الحكم على الرجل أو المرأة وفقاً لمستوى كل منهما الخاص وتبعاً لقدراته وإمكانياته. والأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المرأة وخاصة بعد خروجها للعمل خارج البيت تدفع إلى التعاون بين الزوجين وقد أشارت إلى ذلك (الخولي) ، إلى معرفة أساليب تقسيم العمل بين الجنسين وهي: الأساليب الاجتماعية والثقافية والبيولوجية والفسولوجية التي تحدد أعمالا للرجال وأخرى للنساء، يعتبر تقسيم العمل تبعاً للجنس نظاماً عالمياً، فجميع المجتمعات لديها أعمال للذكور وأخرى للإناث، ومع ذلك فإنّ الإسهام الذي يقوم به الرجال والنساء والأعمال التي يؤدونها تختلف من مجتمع لآخر (الخولي ، 1992 ، 225-227).

لقد صاحب التغييرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع التغيير في الأدوار للأسرة، مما أعطى الفرصة للكثير من النساء للعمل خارج الأسرة عدد من التأثيرات في أدوارها على مستوى الأسرة، مع التسليم بأن تعليم المرأة وعملها ينمي شخصيتها ويجعلها تساهم داخل الأسرة في الرفع من المستوى المعيشي، وكذلك تسهم إيجابياً في الإنتاج على مستوى المجتمع. «فالتغيير الاجتماعي قد أدى إلى التغيير في ادوار أعمال الزوجين ومكانتها كما أخذت الأسرة في المجتمعات المتقدمة تنتقل من الأسرة الأبوية القديمة إلى نسق الأسرة الديمقراطية القائمة على قيمة المساواة بين الأطراف المكونين لها، ولا يعني أنّ السلطة في الأسرة الحديثة بعد انحدار السلطة الأبوية قد أخذت شكلاً واحداً إلا أنّها اتخذت نماذج متباينة طبقاً لشرائح الواقع الاجتماعي أو البناء الاجتماعي» (الجولاني، 2004، 47).

- التنشئة الاجتماعية للبناء:

حيث تحمل الأسرة على عاتقها رعاية الطفل وتأديبه وإكسابه السلوكيات والقيم الحسنة، وتعليمه العادات والتقاليد الناضجة لسلوك المجتمع الأوسع، وفي الأسرة تُصبغ معارف الطفل وشخصيته واندماؤه، ونظام يجري في هذه المؤسسة بقصد أو بغير قصد يكتسب الطفل قيمه ومبادئه، وتتصل مهارات وتضبط انفعالاته، وتنمي مواهبه وتغذي قدراته وطاقاته، فيخرج للمجتمع مؤهلاً بالقدر الذي مكنه من حفظ شخصيته وضبط سلوكياته وتصرفاته دونما تأثير من البيئة المجتمعية المحيطة ليكون عنصراً فاعلاً يرفد المجتمع ولا يذوب فيه «التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتعلم الفرد من خلالها النظام والأدوار، والمعايير والاتجاهات، والقيم الاجتماعية أي ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليها، وتظهر أكثر وضوحاً أثناء مرحلة الطفولة التي يتعلم فيها الطفل كيف يصبح إنساناً اجتماعياً، وتستمر عمليات التنشئة طوال فترة حياة الإنسان، إذ أنّ فيها جوانب تربوية وتعليمية لا تقف عند سن معينة» (بيري، 1998 ص 414).

وتتوقف رعاية الأبناء على طبيعة عمل المرأة وقدرتها على القيام بدورها في التوفيق بين العمل ورعاية الأبناء، وفي هذا الصدد أشارت (الشكري): «إلى بعض المشاكل التي تتعرض لها الأم العاملة وأطفالها تعتمد أساساً على نوعية المرأة ذاتها، ونوع العلاقة التي تقيمها معهم، ونوع

الرعاية التي تقدمها لهم ومدى استمتاعها بعملها وفي هذا الصدد يقال أن عمل المرأة يقدم للأطفال فرصة التعاون والتعلم في المنزل والاعتماد على النفس أو تفرض عليهم أعباء ثقيلة لا يتحملها إلا البالغون.“(شكري ، 1981 ، 185). وهذا الواقع يجعل المرأة العاملة أكثر نضجاً ووعياً، مما يجعلها أكثر حرصاً على أن تمنح أبناءها الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجيعهم على الاستقلال التدريجي.“كذلك فإنّ الإحساس بالثقة والمُدارة الذي تحظى به المرأة العاملة، ينعكس إيجابياً على أطفالها.“(عبد العاطي وآخرون، 1998. ص305).

• الدراسات السابقة

يعد الاطلاع على الدراسات السابقة على قدر من الأهمية حيث إنّها تفيد في التعرف على أبعاد الموضوع المدروس، وتفتح أمامه محاور بحثية جديدة لم تُبحث من قبل، كما تفيد في التعرف على المناهج والأدوات التي استخدمت بتلك الدراسات، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة للوصول لما هو مشترك وضروري للتعميم، والاستفادة من أساليب التحليل المستخدمة.

- دراسة محلية دراسة: عبد الله محمد شامية وآخرون، بعنوان(واقع المرأة العاملة في مدينة بنغازي دراسة حالة)، سنة (1995). (الجمال، 2008 ، ص 16- 20)

الهدف من الدراسة : التعرف على الخصائص العامة للمرأة العاملة في مدينة بنغازي وتحديد مؤشرات اقتصادية اجتماعية يمكن الاستفادة منها في تحديد الدوافع والمشاكل وطرق تحسين دمج المرأة الليبية في سوق العمل، أمّا فيما يتعلق بمنهجية الدراسة فقد كان منهج الدراسة المنهج الاستقصائي أمّا أداة الدراسة الاستبائية .

عينة الدراسة: عينة عشوائية ممثلة من خلال اشتمالها على النساء العاملات بالقطاع العام والخاص والمتزوجات وغير المتزوجات ونوع العمل بالمهن المختلفة.

النتائج التي توصلت إليها:

- أ- أوجه إنفاق الدخل: حوالي 43.3% من النساء العاملات يساهمن بدخولهن في دعم دخل الأسرة، وأنّ (65%) من العينة يعتبرون أنّ دخولهم جزء من دخل الأسرة وليس مستقلاً عنها.
- ب- المشاكل التي تواجهها المرأة العاملة خصوصاً المرأة العاملة المتزوجة هي كالتالي:

- كبر حجم الأسرة بنسبة 10.7%.
- عدم توفر دور الرعاية وحضانة الأطفال بنسبة 9.3%
- عدم اقتناع الزوج بالعمل وصعوبة التوفيق بين مسؤوليات المنزل والعمل بنسبة 9.0%
- عدم توفر وسائل النقل 26.0%
- نظرة المجتمع للمرأة العاملة 6.5%
- ج- دوافع عمل المرأة: تبين من الدراسة أنّ أكثر من نصف العيّنة حوالي (51.2%) خرجن للعمل بدوافع اقتصادية للحصول على دخل إضافي أو لتحسين المعيشة.
- د- تبين أنّ 62% أو أكثر لا يعتبرون أنّ العادات والتقاليد تقف عوائق لعمل المرأة في حين أنّ نسبة 22% ترى أنّ الأثر واضح في تأثير الأعراف الاجتماعية على عمل المرأة .
- دراسة عربية دراسة: إيمان عبود، بعنوان (عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرارات داخل الأسرة)، جرت الدراسة في مدينة دمشق وريفها، سنة (2002). (الناقولا، 2014، مركز الأبحاث العالمي)
- الهدف من الدراسة:** هدفت إلى معرفة الفروق القائمة بين النساء العاملات وغير العاملات في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وعلاقة ذلك بدخلها وتعليمها ومكان الإقامة، والتعرف على المجالات التي تشارك بها المرأة الرجل في اتخاذ القرارات الأسرية والمجالات التي يستقل فيها كل منهما في اتخاذ القرار وارتباط ذلك بمجال العمل، الذي تعمل فيه المرأة من أجل اقتراح حلول ببناءة من شأنها تطور طاقات المرأة وتمكنها من اتخاذ القرارات بفاعلية أكبر.
- عينة الدراسة:** اختيرت من (200) امرأة عاملة و(200) امرأة غير عاملة من المتعلمات وغير المتعلمات في كلا العيّنتين بطريقة العينة العشوائية الطبقية.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة علاقة عمل المرأة وتعليمها بمشاركتها في اتخاذ القرارات المختلفة، كما اعتمدت على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وعلى الاستمارة المقابلة المفتحة لجمع البيانات من النساء العاملات وغير العاملات .
- النتائج التي توصلت إليها:**

- العاملات أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات وأكثر اعتماداً على أنفسهن من غير العاملات.
- أنّ عمل المرأة ومستوى تعليمها يغير من ممارسة السلطة ضمن محيط الأسرة.
- بيّنت الدراسة أنّ أكبر دافع لخروج المرأة إلى العمل هو رغبتها في استثمار المؤهل الدراسي وتحقيق المنفعة الاجتماعية.
- توصلت الدراسة أنّ نصف العاملات يعملن بهدف الاستمتاع بالعمل، والرغبة في تأكيد الذات، يلاحظ من الدراسة أنّها تطرقت لجانب إيجابي مهم من آثار عمل المرأة هو مكانتها الأسرية واتخاذ القرارات التي ترتبط بواقع أو مستقبل أسرتها.
- دراسة أجنبية دراسة: (كريس وسيجل)، بعنوان (عمل المرأة وآثره في بناء المجتمع)، سنة 1993. (الناقولا، 2014، مركز الأبحاث العالمي).
- أجريت عن طريق استخدام مقابلات شخصية فضلاً عن الاستبانات وكانت المفحوصات عيّنة عشوائية من نساء الجامعة (إيسترن) في مدينة شيكاغو.
- النتائج التي توصلت إليها:**
- إنّ عمل المرأة لم يؤثر في رئاسة الرجل للأسرة فلم تتولى المرأة هذه الرئاسة إلاّ في حالة غياب الزوج فقط .
- أصبح دور المرأة العاملة أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية .
- كذلك أدى عمل المرأة إلى تغيير معايير الزوج فمن حيث الصفات المطلوبة في اختيار الزوجة كان للمهارة في الأعمال المنزلية الأهمية الأولى .
- ازدادت كفاءة الأسرة في أدائها لوظيفة التنشئة الاجتماعية من ناحية ازدياد التعاون بين الزوجين في تربية أبنائها .
- حقق عمل المرأة مميزات أخرى أهمها ارتفاع متوسط مستواها التعليمي لأفراد الأسرة.
- تعقيب عام عن الدراسات السابقة:**
- قدمت الدراسات السابقة نتائج معرفية غنية عاجلت كل منها ناحية معينة من عمل المرأة كما ركزت على المشاكل أو الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة نحو واجباتها الأسرية، وكذلك دراسة

(إيمان العبود) التي هدفت إلى معرفة الفروق القائمة بين النساء العاملات وغير العاملات في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وعلاقة ذلك بدخلها وتعليمها ومكان الإقامة، وقد أظهرت هذه الدراسة إيجابيات النساء العاملات عن الغير العاملات في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

وفي مقارنة بين الدراسات المحلية وبين هذا البحث، كالمناهج المستخدم في هذا البحث و مقارنته بباقي الدراسات المحلية مثل دراسة (عبدالله محمد شامية وآخرين) بعنوان واقع المرأة العاملة في مدينة بنغازي استخدم منهج دراسة الحالة . أما بالنسبة لنوع العينة فقد استخدمت في دراسة عبدالله محمد شامية وآخرين عينة العشوائية أما نوع أداة جمع البيانات فقد استخدمت في دراسة (عبدالله محمد الشامية وآخرين) استمارة الاستبانة، فهو أيضا يوافق هذا البحث الذي استخدم الاستبانة كأداة للجمع البيانات .

وبالنتيجة تقدم هذه الدراسات أرضية معرفية هامة للبحث، شملت جوانب متفرقة، ليأتي البحث الحالي ليسد بعض الجوانب التي لم يتم التطرق إليها، برغم من أنها قد أسهمت ولو بشكل غير مباشر في توضيح عمل المرأة، إذ أنّ عمل المرأة اللبّية لها خصوصية نابعة من الظروف الثقافية المحيطة بها.

- النظرية المادية الماركسيّة:

يرون علماء الاجتماع الماديين أنّ المرأة لا يجب أن يكون مكانها البيت، حيث يجب أن تثور على هذا الوضع، وتخرج إلى العمل خارج البيت ولكي تتساوى المرأة بالرجل في الحقوق يجب أن تتساوى معه في الواجبات أي أن تخرج المرأة إلى العمل وتتاح الفرصة أمامها لتعمل عمل الرجال لكي تثبت مقدرتها وشرعية مطالبتها بالمساواة بالرجل . وبناء على ذلك طالب البعض ببناء المؤسسات الاجتماعية لمساعدة المرأة في الحصول على هذا الحق وذلك بأخذ بعض المسؤوليات الأسرية منها مثل رعاية الأطفال وما شابه ذلك من خدمات .

من هنا يرى أن علماء الاجتماع الماديين وراء التفسير المنبثق للحراك الاجتماعي من نظرية التدرج الطبقي الذي يرى أن مركز المرأة في المجتمع أدنى من مركز الرجل. «إن التطور الاجتماعي

الحديث كان في صالح المرأة، حيث أدى إلى تطور العلاقة بين الرجل والمرأة، فالرجل شارك المرأة في القيام بالأعمال المنزلية، مما أدى إلى تحررها من القيام بها كلها، كما أدى إلى شعورها بالحرية والخروج إلى العمل، والمشاركة في بناء المجتمع التي تعيش فيه.“ (زهري، 1988، 52-53).

(الإجراءات المنهجية)

- **المتغيرات:** قسمت المتغيرات إلى: متغير مستقل يمثل: (مساهمة المرأة العاملة في الدخل الأسري ومتغير التابع يمثل مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية.

- **الفرضية:** انطلق البحث فرضية مفادها من أنّ التحديث الاجتماعي للمرأة كالتعليم ونمط الأسرة وانتقالها من نمط الأسرة الممتدة إلى النمط الأسرة النووية وتحديد حجمها وتعرضها لوسائل الاتصال المختلفة وخروجها للعمل والمساهمة في المردود الاقتصادي للدخل الأسري وتبادل الأدوار مع الزوج وتغير مكانتها داخل الأسرة ارتبط بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية. وبهذا يمكن صياغة الفرضية الرئيسية على هذا النحو: توجد علاقة بين مساهمة المرأة بالدخل وازدياد وإتاحة الفرصة لها وقدرتها على المشاركة اتخاذ القرار في ضمن البناء الأسري.

- **نوع الدراسة ومنهجها:** يصنف هذا البحث إلى نمط الدراسات الوصفية، حيث يسعى الباحث إلي دراسة الظاهرة والوصول إلى النتائج بجمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها، ووضع توضيحات ومقترحات عمومية للظاهرة. وقد استخدم المسح الاجتماعي بطريقة العينة بما يتميز به من مميزات حيث يزود الباحث بقدر كبير من البيانات الأساسية التي ترسم الصورة العامة عن الظاهرة المدروسة ويساعد على وصف الظاهرة بصورة منفصلة بالمحيط الاجتماعي بالرغم من تشابك الظواهر الاجتماعية .

- **أداة جمع البيانات:** استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وذلك بعد تصميمها وإخراجها من حيث المضمون والصياغة والتسلسل وفق الأسس المتبعة في البحوث الاجتماعية وملاءمتها لإطار البحث وخدمة أغراضه وطبيعة المجالات التي يتعامل معها وكذلك أسلوب التفريغ التي يمكن الاعتماد عليه. وقد صُممت لجمع المعلومات والبيانات وللإجابة على فرضية

وتساؤلات البحث بشكل مناسب حيث بلغ عدد فقرات الاستمارة (43) فقرة وتشمل البيانات الأساسية، المتغيرات المتعلقة بالاتجاهات العامة. وقد تم عرضها ومناقشتها وتحكيمها من قبل أساتذة متخصصين بعلم الاجتماع.

- **وحدة الاهتمام:** اختصر البحث على المرأة العاملة بالمؤسسات التعليمية حسب الحدود الإدارية لمدينة مصراتة، للعام الدراسي 2017/2018م.

مجتمع البحث: وتشير الإحصاءات المأخوذة من مكتب الإحصاء بمراقبة التعليم مصرانه بتوفر عدد (12) مكتب للخدمات التعليمية داخل الحدود الإدارية لمدينة مصراتة تحتوي على عدد (40) مؤسسة تعليمية بمرحلة التعليم المتوسط، منها (23) مؤسسة خاصة بالبنات (13) خاصة بالبنين في حين توجد (04) مؤسسات مختلطة بنين وبنات. ونظرا لأن البحث يختص بالمرأة العاملة فقد اقتصر أخذ العينة العشوائية على المؤسسات التعليمية بنات حيث اختيرت عينة على عدد (04) مؤسسات تعليمية اختيار عشوائي، فوقع الاختيار على المؤسسات التالية: ثانوية أم الشهيد وعدد المعلمات بها (86)، ثانوية النهضة عدد المعلمات بها (102)، ثانوية مصراتة بنات عدد المعلمات بها (73)، ثانوية الاستقلال عدد المعلمات (92) حيث بلغ الإطار المرجعي للعينة عدد (353) معلمة (المصدر: مراقبة التعليم ، بلدية مصراتة)

عينة البحث وحجمها: بعد أن تم حصر المعلمات بالمؤسسات السالفة الذكر، أخذت العينة عشوائية احتمالية غير نسبية لغرض توزيع العينة بين المؤسسات الأربعة بواقع (20) مفردة عن كل مؤسسة من إجمالي عدد المعلمات وبذلك كان حجم العينة (80) مفردة.

الأساليب الإحصائية: واقتصر الباحث على أساليب المعالجة الإحصائية التالية:

التكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف خصائص العينة، وتحديد تقييمهم إزاء المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداة البحث بواسطة النسب المئوية. كما استخدم معامل (بيرسون) لمعرفة قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات.

نتائج البحث:

أوضحت نتائج البحث أنّ النسبة (93.8%) كانت متزوجات وأنّ أغلب المبحوثات كان مستوى تعليمهن بنسبة (75.0%) تعليم جامعي ، أسر المبحوثات بنسبة (78.8%) يقع دخلها في المدى (من 500 إلى 1000) وهي النسبة الغالبة ورأين بأن دخل الأسرة غير كاف وقد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها، وكذلك أغلب المبحوثات بنسبة (81.3%) يسكنون في منزل من دور واحد. أما من ناحية طبيعة ملكية السكن أن أغلب المبحوثات بنسبة (86.3%) طبيعة ملكية السكن ملك شخصي، أمّا نوع إقامتهم يتضح أنّ أغلب أسر المبحوثات يقيمون بمفردهم بنسبة (87.5%)، وهذا دليل أن أسر المبحوثات يغلب عليها طابع الأسرة النووية .

اتضح أنّ النسبة العالية من أفراد العينة جاءت بنسبة (91.3%) كان قرارها بالالتحاق بالعمل خارج المنزل اختياراً شخصياً، وأنّ النسبة العالية بنسبة (91.3%) أن دافعها الأساسي للالتحاق بالعمل كان بسبب تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، وأنّ أغلب المبحوثات ينفقن دخلهن عند الاحتياج فقط وذلك بنسبة (80.0%) ولا يدخرن منه إلا القليل. كما أوضحت نتائج البحث أنّ أغلب المبحوثات يرين أن من المكاسب التي حققها لهن العمل أنه أكسبهن خبرة في العمل بنسبة (75.0%)، والتخلص من الوقت الفراغ، وأكسبهن علاقات اجتماعية جديدة، من خلال نتائج البحث يتضح أن نصف مفردات العينة من المبحوثات بنسبة (50.0%) يساعدن الأزواج في بعض الأحيان في الشؤون المنزلة.

وتشير نتائج البحث من خلال إجابتهن إذا طلب منهن أزواجهن ترك العمل فإن قرارهن هو ألي طلبه على الفور وذلك بنسبة (52.5%)، و بنسبة (37.5%) يرون يقمن بالاستعانة بالأقارب لإقناعه، وبنسبة (10%) نحاول إقناعه بالتراجع عن قراره .

اتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة (80%) الذين يعتبر لهن العمل خارج المنزل كوسيلة لمساعدة زوجها وأبنائها، وبنسبة (11.25%) يعتبر لهن كوسيلة للاعتماد على النفس، وبنسبة (8.75%) كوسيلة للمشاركة وتحقيق الذات.

وكذلك اتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة (89.33%) لا يوجد اتفاق بين المبحوثات وأزواجهن بخصوص عملية الإنجاب، وأقل بنسبة (10.67%) يوجد اتفاق بينهما بخصوص الإنجاب، وكذلك أغلب المبحوثات بنسبة (87.5%) لا يوجد اتفاق مع أزواجهن في عملية تحديد وتنظيم النسل، وأقل بنسبة (12.5%) يوجد اتفاق بينهما.

ومن خلال نتائج البحث اتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة (75.0%) تشعر برضا عن ذاتها كونها تعمل، وبنسبة (18.75%) كانت إجابتهن (أشعر برضا إلى حد ما)، وبنسبة (6.25%) كانت إجابتهن لا يشعرن بالرضا كونهن يعملن. وأوضحت نتائج البحث أن أغلب المبحوثات يشاركن في شراء متطلبات الأسرة بنسبة (75.0%) من حين لآخر، وأقل بنسبة (25.6%) كانت إجابتهن إطلاقاً أي بمعنى لا يشاركن.

ومن خلال نتائج البحث أيضاً اتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة إنهن يشاركن في متابعة الأبناء أثناء الدراسة من حين إلى آخر بنسبة (80.0%)، وبنسبة (12.5%) يشاركن بشكل إلى حد ما، وبنسبة (7.5%) كانت إجابتهن (إطلاقاً) لا يشاركن في متابعة الأبناء أثناء الدراسة وذلك بسبب انشغالهن بظروف العمل خارج المنزل.

اتضح أن كل أفراد العينة لا يستثمرون أموالهن (إطلاقاً) وذلك بنسبة (100%)، وأن النسبة العالية من أفراد العينة يشاركن بشكل دائم في مصاريف الأبناء بنسبة (86.25%).

أما بخصوص درجة المشاركة في برامج أخرى خارج العمل أوضحت نتائج البحث أن نسبة (80.0%) لا يشاركن في جمعيات نسائية (إطلاقاً)، وبنسبة (20.0%) يشاركن من حين إلى آخر، واتضح أن كل أفراد العينة لا يشاركن في مجالات علمية وثقافية إطلاقاً وذلك بنسبة (100%)، كذلك اتضح أنهن لا يشاركن في اجتماعات النقابة (إطلاقاً) وذلك بنسبة (100%) أيضاً لا يشاركن في النزاهات الخاصة بالعمل بنسبة (72.5%)، وبنسبة (27.5%) يشاركن في النزاهات الخاصة بالعمل من حين إلى آخر. أما بخصوص البرامج الترفيهية التي تقام بالمؤسسة فإنهن لا يشاركن (إطلاقاً) وذلك بنسبة (100%).

أوضحت نتائج البحث أن النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة (98.75%) يشاركون أزواجهن في اختيار التخصص الدراسي لأبنائهم، وبنسبة (1.25%) (شاركن إلى حد ما) وهي تعد نسبة ضعيفة جداً، وكذلك اتضح أن معظم المبحوثات يشاركن في اختيار ملابس الأطفال بنسبة (70.0%)، وأتضح أن المبحوثات يشاركن الزوج في تغيير أثاث البيت بنسبة (56.25%) وقد تجاوزت نصف مفردات العينة، كما أوضحت النتائج أن بنسبة (53.75%) من مفردات العينة تشارك الزوج في الخروج للتنزه وفي اختيار أماكن التنزه وهذا يعد أحد مؤشرات مشاركة المرأة في القرارات الأسرية.

أما بخصوص اتخاذ القرارات التي تخص زواج الأبناء من الذكور والإناث، أشارت النتائج أن بنسبة (100%) من مفردات العينة يشاركن في اختيار شريك الحياة أو شريكة الحياة، وكذلك بالنفس النسبة في استكمال دراسة الأبناء وتخصصاتهم.

ويتضح أن أغلب المبحوثات إذا وجدت مشكلة أمامها بالبيت عند رجوعها من العمل تقوم بالمشاركة بوجود حل للمشكلة بنسبة (87.5%)، وبنسبة (12.5%) تشارك إلى حد ما بمشاركة الزوج في حل المشكلة في حين لا توجد السلبية من بين مفردات العينة .

وأوضحت نتائج البحث أن أغلب المبحوثات لا تواجه رفض أو معارضة من زوجها لو أرادت استبدال أو بيع شيء يخصها بنسبة (86.25%) كانت إجابتهم (نعم) بموافقة الزوج. كذلك أن النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة (93.75%) كانت إجابتهم (نعم) لديها حرية التصرف في أموالهن كمردود اقتصادي من مرتباتهن، إلا أن نسبة (72.0%) يشاركن به في مصاريف البيت.

أما بخصوص الطموحات أشارت النتائج أن أغلب المبحوثات حققت طموحاتها بنسبة (81.25%) كانت إجابتهم (نعم)، وبنسبة (12.5%) كانت إجابتهن (أحياناً)، في حين أن نسبة (6.25%) كانت إجابتهن (لا) أي تشعر بأنها لم تحقق شيئاً من طموحاتها. وكذلك يتضح أن النسبة العالية من أفراد العينة بنسبة (42.5%) يوافقن بشدة بأن المرأة اللببية استطاعت أن تحقق مكانة اجتماعية، وبنسبة (25.0%) يوافقن إلى حد ما أن المرأة اللببية

استطاعت أن تحقق مكانة اجتماعية، وبنسبة (17.5%) لا يوافقن إطلاقاً أن المرأة اللببية قد استطاعت أن تحقق مكانة اجتماعية. أما بخصوص التوفيق بين العمل خارج المنزل وتدير شؤون المنزل بما فيه رعاية الأبناء، أشارت النتائج أن نسب (66.6%) استطعن التوفيق بذلك في حين نسبة (11.0%) كانت إجابتهن إلى حد ما في حين نسبة (22.4%) كانت إجابتهن (لا) حيث توجد صعوبة في ذلك .

وعند البحث في العلاقات الارتباطية بين المتغيرات باستخدام المعامل الإحصائي (بيرسون) أوضحت النتائج عن وجود علاقة قوية بين مساهمة المرأة الدخل والمشاركة في القرارات الأسرية. حيث نجد أن معامل الارتباط بين المساهمة في الدخل والمشاركة في اتخاذ القرارات ارتبط بقيمة (0.853) وهذا يعد ارتباطاً قوياً بين المتغيرات. وكذلك عند النظر مستوى المشاهدة (sig=0.00) أصغر من (0.05) بهذا نرفض الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين مساهمة المرأة في الدخل والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة بين مساهمة المرأة في الدخل الأسري والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

خلاصة القول، في ظل النمو المتسارع للمجتمعات ازدادت أهمية دور المرأة العاملة، في المساهمة التنموية في كافة مجالات الحياة وعلى مختلف الأصعدة والمستويات وانطلاقاً من مبدأ المرأة نصف المجتمع، والمرأة العاملة أصبحت تشكل قوة في مجتمعها، ولا بد أن تحاط بسياسات من الحماية الكاملة، لمنحها حقوقها والاستفادة من خبراتها، لما لها من تأثير، على تنمية المجتمع وتقدمه.

التوصيات

بعد استعراض النتائج الميدانية للبحث ومناقشة فرضيته تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- ضرورة تغيير المناخ الفكري والثقافي المتعلق بتقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة لتغيير مواقف واتجاهات أفراد المجتمع نحو المرأة وأن لها القدرة في تحسين الوضع الاقتصادي الأسري والمشاركة في اتخاذ القرار.

- إبراز أهمية الأدوار المتغيرة للرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع مع نشر فكرة أن هذا التقدم لصالح المرأة لا يؤثر في مركز الرجل ولكنه مهم لضمان تكامل أدوارهما في الحياة الأسرية والمجتمعية.

- ترابط العلاقات الأسرية بين الزوج والزوجة من جانب وبين الأبناء للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخصهم من حيث التخصص الدراسي ومستوى التحصيل وكذلك اختيار شريك الحياة بما ينعكس إيجابا في الحياة الأسرية والحياة العامة.

• المراجع

الكتب .

- 1) إسماعيل محمد هاشم ، المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000م.
- 2) السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع.(الازرطة- مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 3) السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، بدون.
- 4) الوحيشي أحمد بيري ، الأسرة والزواج (دراسة في علم الاجتماع العائلي).(طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998م.
- 5) زينب محمد زهري، المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر ،بنغازي : منشورات قاريونس، 1988م
- 6) سناء الخولي، الأسرة في عالم متغير.(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.
- 8) سناء الخولي ، الأسرة والمجتمع ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 1992.
- 9) عائشة محمد بن مسعود فشيكة، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي .(بنغازي- ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2004م
- 10) عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، علم الاجتماع التنموية ،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987م.
- 11) علياء شكري،الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ط2.(القاهرة:دار المعارف، 1981م.
- 12) علي الحوات، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا(بناء مجتمع جديد).(طرابلس - ليبيا: منشورات الجامعة المغربية، 2006م.
- 13) غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005م.
- 14) فاديه عمر الجولاني، الأسرة العربية (تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال)، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2004م.

- 15) مزوز بركو ، أحرار المرأة في المجتمع العوامل والآثار، الجزائر: المكتبة العصرية ، 2009م.
- 16) مصطفى عمر التير، تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم و الحديث،طرابلس: الهيئة القوسية للبحث العلمي ، 1992م.
- 17) معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي.(بيروت : دار الآفاق الجديدة ، 1983م .
- 18) طارق السيد، علم الاجتماع التنمية.(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2007م

الرسائل والأبحاث العلمية والدوريات

- 1) نقلا عن :سامية إبراهيم الحمل، عمل المرأة والعلاقات الداخلية للأسرة النووية (رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة مصراته السابع من أكتوبر، 2008م
- 2) نهي القاطرجي، المرأة "في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية " . (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006م.

شبكة المعلومات الدولية:

- 1) نقلا عن: مركز الأبحاث العالمي (جهاد ذباب الناقولا، الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل (دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق، 2011 ،)، 40:12م، 2-3-2014).
 - 2) نقلا عن:مركز الأبحاث العالمي دراسة:(سناء محمد أحمد النجار، منار عبد الرحمن محمد خضر، مساهمة المرأة العاملة في النفقات الأسرية وانعكاسها علي سلطة اتخاذ القرارات داخل الأسرة بمدينة القاهرة، 2014م.
 - 3) مركز الأبحاث العالمي، (ويكيبيديا الموسوعة الحرة(تعريف الدخل) ، 24.12.2013م .
 - 4) مركز الأبحاث العالمي، (ويكيبيديا الموسوعة الحرة (تعريف الأسرة)، 21.12.2013م .
- الإحصائيات المصدر: مراقبة تعليم بلدية مصراتة ، مكتب الخدمات التعليمية.